اتفاق على شمولها فئة غير محددي الجنسية البالغ عددهم 150 في الجامعة ومثلهم في التطبيقي

اللجنة التعليمية توافق على زيادة مكافأة الطلبة الدارسين في الجامعة و«التطبيقي» والجامعات الخاصة بنسبة 50٪

أ.د.حمد المطر متحدثا

د.فلاح الهاجري ود.خليل أبل وأ.د.حمد المطر وعالية الخالد أثناء الاجتماع

د.محمد الحويلة متحدثا

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس على زيادة المكافآت الاجتماعية للطلبة في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي والجامعات الخاصة بنسبة 50٪ وأن تشمل الزيادات الطلبة من غير محددي الجنسية.

وقال رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت 5 اقتراحات بقوانين بشأن زيادة المكافآت الاجتماعية للطلبة في الداخل، وانتهت إلى الموافقة بأغلبية الأعضاء الحضور على زيادة هذه المكافأة بنسبة 50٪ بحيث تزيد مكافأة الطالب الأعزب من 200 إلى 300 دينار والمتزوج من 350 إلى 525 دينارا.

وأضاف انه تمت أيضا إضافة الطلبة من فئة غير محددي الجنسية إلى المستفيدين من هذه المكافأة، مبينا أن عددهم بسيط ولا يتجاوز 150 طالبا في الجامعة ومثلهم في هيئة التعليم التطبيقي وأيضا الجامعات الخاصة.

وأوضح أن الدولة لابد أن تكافئ المستحق لاسيما أن الطلبة البدون معاناتهم لا تحتاج إلى شرح كما أن درجاتهم في الدراسة عالية.

وأوضح المطر أن هذه الزيادة في مكافآت الطلبة لن تتجاوز تكلفتها على الدولة ما يقارب الـ 150 مليون دينار سنويا، مؤكدا أنها مستحقة لمواجهة زيادة معدلات التضخم الذي بلغ معدله التراكمي في الكويت بحسب دراسة للمكتب الفني للجنة 33٪، وهو يعد الأكبر مقارنة بالدول المجاورة.

وبين أن ممثلي جامعة الكويت والمعهد التطبيقي والمؤسسات والاتحادات الطلابية الحضور في الاجتماع جاءت آراؤهم متوافقة مع رأي اللجنة بأن هذه الزيادة مستحقة، في حين أن وزارة المالية كان لها رأي مالي فقط.

وأكد المطر أن هذه الزيادة تتماشى أيضا مع ما ورد في برنامج عمل الحكومة عن مساعدة الطلبة أكاديميا، مبينا أن مبررات قرار مجلس الوزراء بزيادة مكافآت الطلبة في الخارج بنسبة 50٪ تنسحب على طلبة الداخل.

وقال المطر إن موافقة اللجنة جاءت بأغلبية 4 أعضاء مقابل عضو واحد، مؤكدا أنه سيسلم التقرير الخاص بهذا الشأن بيده إلى رئيس مجلس الأمة يوم الخميس المقبل، ومن ثم ستنسق اللجنة التعليمية مع لجنة الأولويات لإدراج التقرير بشكل عاجل على جدول أعمال المجلس.

وأكد أن اللجنة ستواصل جهودها للنهوض بالتعليم، وسيأتي في الأيام القليلة المقبلة مشروعها الكبير لتطوير التعليم من خلال قانون تطوير جودة التعليم في الكويت.

من جهته، أوضح مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة أن وزارة المالية تحفظت على الاقتراح من الجانب المالي، بينما جاءت آراء ممثلي جامعة الكويت والمعهد التطبيقي والجامعات الخاصة متوافقة مع رأي اللجنة بأن هذه الزيادة مستحقة ومشروعة، نظرا للتضخم الكبير في دول الابتعاث.

وبين الحويلة أن اللجنة بصدد رفع تقريرها إلى المجلس، متمنيا الدعم من كل النواب وأن تستجيب الحكومة لهذه الرغبة النيابية وأن توافق على هذا الاقتراح المستحق الذي يوفر للطلبة الاستقرار ويشجعهم على مواصلة دراستهم الجامعية ويرفع العبء المالي عن الكثير من الأسر.

وأكد أن اللجنة لن تتوانى في دعم كل الاقتراحات التي تصب في صالح الطلبة وتشجيعهم على مواصلة التحصيل العلمي، مبينا أن اللجنة ستكثف اجتماعاتها في المرحلة المقبلة للنظر في طلبات التكليف بالتحقيق والاقتراحات النيابية المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

طلبت تزويدها بقرار وزير العدل حول تنظيم عملها

جنان بوشهري: ما دور مراكز تسوية المنازعات الأسرية وحماية الأفراد؟

د.جنان بوشهري

وجهت النائبة د.جنان بوشهري سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، بشأن مراكز محكمة الأسرة التي تتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية الأفراد من العنف والإيذاء، ونص السؤال على ما يلي:

استنادا إلى القانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة، فقد نصت المادة 8 منه على الآتي: «ينشأ بكل محافظة مركز يلحق بمحكمة الأسرة، يتولى تسوية المنازعات الأسرية وحماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء الذي يقع من أحدهم على أفرادها الآخرين، ويجوز له تقديم النصح والتأهيل اللازم في مسائل الزواج والطلاق إذا رغب أطراف العلاقة الزوجية في ذلك، ويصدر قرار من وزير العدل بتنظيم هذا المركز وتحديد مهامه والإجراءات التي تتبع أمامه، ويكون اللجوء إلى المركز من دون رسوم». لذا، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ قرار وزير العدل في شأن تنظيم تلك المراكز المشار إليها في المادة رقم 8 من قانون محكمة الأسرة (مراكز تسوية المنازعات ومناهضة العنف الأسري)، وجميع محاضر الاجتماعات التي عقدت تنفيذا لهذا القرار.

2 ـ ما دور تلك المراكز في مناهضة العنف الأسري؟ مع تزويدي بالتقارير الخاصة بذلك.

3 ـ كشف بعدد المراجعين من أفراد الأسرة ممن تعرض للإيذاء والعنف.

4 ـ بالاطلاع على بوابة العدل الإلكترونية يتبين أن الخدمات المقدمة فقط لقضايا الطلاق أو التطليق أو إثبات الطلاق، فما الإجراء المتبع في استقبال الحالات التي تعرضت للعنف أو الإيذاء، وما الخدمات التي قدمت لحماية أفراد الأسرة ممن يقع عليهم هذا العنف والإيذاء؟

5 ـ إحصائية بالمنازعات الأسرية التي تولى تسويتها كل مركز في كل محافظة على حدة، وكيف تمت تلك التسويات؟

بين إدارات المالية العامة في وزارة المالية

عالية الخالد: ما سبب اختلاف المعاملة في رواتب ومكافأة الأعمال الممتازة؟

عالية الخالد

وجهت النائبة عالية الخالد سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان بشأن قرارات مجلس الخدمة المدنية حول وظائف ومكافآت وبدلات الموظفين الكويتيين الجامعيين العاملين في المالية العامة ووزارة المالية، ونص السؤال على ما يلي: بخصوص قرارات مجلس الخدمة المدنية وهي القرار رقم 30 لسنة 2006 بشأن وظائف ومكافآت وبدلات الموظفين الكويتيين الجامعيين العاملين في المالية العامة في وزارة المالية والقرار رقم 45 لسنة 2006 مكافآت وبدلات الموظفين الكويتيين في وزارة المالية غير المشمولين بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2006 والقرار رقم 23 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2006 بشأن وظائف ومكافآت وبدلات الموظفين الكويتيين الجامعيين العاملين في المالية العامة في وزارة المالية والقرار الإداري الصادر من وزارة المالية رقم 2117 لسنة 2019 بشأن وقف ندب ونقل الموظفين من الإدارات غير المالية إلى إدارات المالية العامة، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما أثر القرارات المذكورة أعلاه على رواتب الموظفين المعنيين بها وغيرهم في الإدارات المختلفة؟ وما نسبة التفاوت في الرواتب بناء على ذلك؟

2ـ ما أثر القرارات المذكورة أعلاه على مكافأة الأعمال الممتازة للموظفين المعنيين بها وغيرهم في الإدارات المختلفة؟ وما نسبة التفاوت في مكافأة الأعمال الممتازة بناء على ذلك؟

3ـ ما الأسباب أو الأسس القانونية والإدارية لصدور القرارات المذكورة أعلاه؟ وما أثر ذلك على بقية الموظفين غير المتمتعين بهذه المميزات؟ وما سبب صدور قرار منع النقل إلى الإدارات التي تتمتع بهذه المميزات المالية؟

4ـ ما السبب القانوني والإداري لاختلاف المعاملة المالية في رواتب ومكافأة الأعمال الممتازة بين إدارات المالية العامة وغيرها؟

5ـ ما أثر القرارات المشار إليها على الهيكل التنظيمي؟ وهل تسببت هذه القرارات في تراكم الخبرات نتيجة تسرب الكفاءات واستقالاتهم للعمل في جهات أخرى خارج وزارة المالية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع الأثر السلبي لهذه القرارات ومنع التسرب الوظيفي الناتج عن ذلك؟

عبدالله الأنبعي يسأل عن الهيكل التنظيمي للشركات الحكومية وبورد الصحة النفسية

عبدالله الأنبعي

وجه النائب عبدالله تركي الأنبعي 4 أسئلة إلى كل من وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بشأن الشركات الحكومية التابعة للوزارة، ووزير الصحة د. أحمد العوضي بشأن البورد الكويتي للصحة النفسية، ووزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. حمد العدواني بشأن الوظائف الإشرافية في وزارة التربية، ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد بشأن بيت الزكاة، وجاء في سؤاله إلى وزير المالية ما يلي:

فيما يخص الشركات الحكومية التابعة لوزارة المالية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ الهيكل التنظيمي لجميع الشركات الحكومية التابعة لوزارة المالية.

2ـ التدرج الوظيفي لجميع الوظائف الخاصة في هذه الشركات فئة كويتي وغير كويتي.

3ـ سلم الرواتب لجميع الموظفين في هذه الشركات فئة كويتي وغير كويتي.

4ـ كشف الرواتب لجميع الموظفين في هذه الشركات فئة كويتي وغير كويتي بما في ذلك عقود الاستعانة.

وجاء في سؤاله إلى وزير الصحة ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ أسماء لجنة القبول في البورد الكويتي للصحة النفسية في السنوات الخمس الماضية.

2ـ ما آلية اختيار أعضاء لجنة القبول في البورد الكويتي للصحة النفسية؟

3ـ هل يوجد أعضاء غير كويتيين ضمن لجنة القبول؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالسيرة الذاتية لهم وبسبب وجودهم في اللجنة.

4ـ نمى إلى علمي وجود أعضاء ضمن لجنة القبول بدرجة اختصاصي أول، يرجى إفادتي بسبب وجودهم رغم وجود استشاريين كويتيين.

5ـ هل توجد شكاوى على أعضاء لجنة القبول في البورد الكويتي للصحة النفسية منذ تعيينهم حتى تاريخه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى إفادتي بصورة ضوئية من جميع الشكاوى.

6ـ ما معايير المفاضلة بين المتقدمين للبورد الكويتي للصحة النفسية؟

7ـ ما آلية تطبيق المفاضلة بين المتقدمين؟ وكيف تعرف النقاط أو الدرجات التي حصل عليها كل متقدم؟

8ـ ما الأسئلة التي وجهت لكل متقدم أثناء المقابلة الشخصية؟ وما إجاباتهم والدرجات التي حصلوا عليها؟ وما آلية اختيار الأسئلة أثناء المقابلة الشخصية الأخيرة للمتقدمين والسنوات الأربع السابقة؟

9ـ نمى إلى علمي عدم وجود اختبار لتحديد مستوى المتقدمين، فكيف يحكم على المستوى العلمي للمتقدمين؟

10ـ كم عدد التظلمات والشكاوى التي قدمت ضد اللجنة في السنوات الخمس الماضية؟ وهل قبل أحد من المتظلمين؟ وما كيفية الرد على التظلم؟ وفي حال قبل أحد المتظلمين، يرجى إفادتي بالإجراءات التي اتخذت بحق اللجنة.

11ـ صورة ضوئية من السيرة الذاتية للمختصين بالرد على التظلمات في السنوات الأربع السابقة.

وجاء في سؤاله إلى وزير التربية ما يلي:

فيما يخص الوظائف الإشرافية في وزارة التربية، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما آلية القبول في الوظائف الإشرافية؟

2ـ كيف توزع النسب المئوية للاختبار والمقابلة الشخصية والدورة التدريبية للوظائف الإشرافية؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية توضح التقسيمة المئوية.

3ـ هل توجد آلية معينة للكشف عن رقم الانتظار للمرشح للوظيفة الإشرافية؟

وجاء في سؤاله إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1ـ ما خطط بيت الزكاة في المبادرات النوعية للتخفيف من عدد الحالات المحتاجة؟

2ـ هل يمكن لبيت الزكاة وضع نظام يعالج مشكلة الأسر المحتاجة من جذورها بدلا من المساعدات المقطوعة والتي ربما تستمر أكثر من سنة؟

3ـ لدى بيت الزكاة مكتب للأسر المتعففة وتجرى فيه دراسة الحالات المتعففة بشكل مناسب، لكن الإجراءات تطول أكثر من شهر، وبعد الدراسة لا يعطى للأسرة المتعففة مبلغ يساوي هذا الجهد المبذول، فما السبب؟

4ـ هل توجد رغبة لدى بيت الزكاة في أن يحقق الريادة المطلوبة كما جاء في رسالته في خدمة الحالات المستحقة بشكل احترافي يشاد به بدلا من الطريقة المتبعة حاليا، التي تطول دورتها المستندية؟

5ـ كشف بعدد المتبرعين الكبار ممن تزيد تبرعاتهم على خمسين ألفا، وما أسباب توقف تبرعاتهم ـ إن وجدت؟

6ـ صورة ضوئية عن آخر تقرير ختامي قدمه مكتب الجودة الإدارية للإدارة العليا، ومقارنته بالسنوات الثلاث السابقة، وكذلك تزويدي بنظام الشكاوى المتبع.

7ـ يتوافر لدى بيت الزكاة أنظمة إلكترونية فعالة، وسبق أن قام بيت الزكاة بنظام الربط الآلي بينه وبين الجهات الخيرية، ونمى إلى علمي توقف هذا النظام الذي كان يسمح لأهل الاختصاص بالاطلاع على وضع الحالات الاجتماعية، فما سبب التوقف؟

أسامة الزيد يسأل عن إيرادات البعثات الديبلوماسية

أسامة الزيد

وجه النائب أسامة الزيد سؤالا إلى وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله بشأن تفاصيل الآلية الخاصة بتوريد الإيرادات من البعثات الديبلوماسية في الخارج إلى الخزانة العامة للدولة، ونص السؤال على ما يلي:

أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي، مشفوعا بالمستندات:

1ـ ما تفاصيل الآلية الخاصة بتوريد الإيرادات من البعثات الديبلوماسية في الخارج إلى الخزانة العامة للدولة؟

2ـ هل يتم عمل تسوية بين الإيرادات والمصروفات لدى البعثات الديبلوماسية في الخارج؟

3ـ هل توجد سفارات في الخارج لها خصوصية في توريد الإيرادات إلى الخزانة العامة للدولة، وذلك بسبب قوانين الدول التي تقع فيها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فإنني أطلب تزويدي بالتفاصيل.

اتحاد «التطبيقي»: نقلنا لرئيس «التعليمية» معاناة الطلبة بشأن زيادة المكافأة

أ.د.حمد المطر متوسطا وفد اتحاد «التطبيقي»

أعلن رئيس الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ماجد الميموني، أنه وأمين السر حسين محمد الكندري التقيا رئيس اللجنة التعليمية بمجلس الأمة أ. د. حمد المطر، لافتا إلى أنها الزيارة الثانية التي يقوم بها الاتحاد لمقابلة رئيس وأعضاء اللجنة التعليمية البرلمانية بهدف زيادة المكافأة الشهرية للطلبة.

وأوضح الميموني أن الاتحاد نقل لرئيس اللجنة التعليمية د. حمد المطر معاناة الطلبة في ظل الغلاء الكبير في الأسعار، والذي أثر سلبا على مدى قدرتهم على توفير احتياجاتهم الدراسية وارتفاع أسعار المأكولات والمشروبات داخل الكلية، وغيرها من الأعباء التي تواجه الطلبة، مشيرا إلى أن الاتحاد قدم مذكرة تفصيلية للجنة التعليمية بمبررات المطالبة بزيادة المكافأة بنسبة 50٪ لتكون 300 دينار شهريا.